أردوغان والهروب إلى الخارج

د. قحطان السيوفي

المشهد السياسي التركي الحالي يشير إلى أزمة حكم داخلية يعيشها نظام أردوغان الاستبدادي، انشقاق في قيادات حزب العدالة والتنمية، الذي فاز بنسبة ٥٢,٦ في المئة في الانتخابات الرئاسية العام الماضي، وخسر في الانتخابات البلدية الأخيرة في المدن الرئيسية، وهذا مؤشر على إمكانية تغير المعادلة السياسية في تركيا بشكل جذري.

بعد ثلاثة أعوام على استقالة رئيس وزراء تركيا السابق أحمد داود أوغلو الساعد الأيمن لأردوغان من منصبه، خرج عن صمته منتقداً حزب العدالة والتنمية، محذراً من أنه لا يمكن التخلي عن الحزب والبلاد إلى «مجموعة ضيقة تسعى لتحقيق مصالحها وأصبحت عبيداً لطموحاتها».

في أيلول الماضي، انسحب أوغلو من حزب العدالة والتنمية ومعه عدة وزراء سابقين. يقود أوغلو أحد تيارين يعتزمان تشكيل حزب جديد لتحدي أردوغان، التيار الثاني يقوده وزير الاقتصاد السابق ونائب رئيس الوزراء علي باباجان، ويدعمه الرئيس السابق عبد الله جول. الانشقاق سيسبب شرخاً غير مسبوق في صفوف حزب العدالة والتنمية، ويُضعف هيمنة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على المسرح السياسي لمدة ١٧ عاماً. بدا القلق المتزايد من تكتيكات أردوغان القمعية المتزايدة تجاه المعارضين، وخطابه الاستبدادي القاسي، وسوء الإدارة الاقتصادية، وتجاهل حكم القانون، وعدم رغبته في سماع أي رأي آخر.

يقول خبير استطلاعات الرأي التركي إبراهيم أوغلو: الأحزاب الجديدة هي الديناميكية الأكثر أهمية في السياسة التركية من الآن فصاعداً. من التحديات التي واجهها أردوغان أن صهره الذي كان مسؤولاً عن الاقتصاد، براءة البيرق، أصبح مصدراً للانتقادات داخل الحزب. أدت المواجهات بين البيرق وأوغلو إلى تسريع رحيل هذا الأخير، إضافة إلى خلافات بيرق مع وزيري الداخلية والعدل.

يرى كثيرون في حزب العدالة والتنمية في البيرق، قوة تآكل في الحزب الحاكم، ويشعرون بالاستياء من تأثيره الذي يمتد كثيراً إلى ما هو أبعد من منصبه كوزير للخزانة والمالية. يقول أحد الوزراء السابقين: فقد الحزب ضوابطه وتوازناته الداخلية. الآن أصبح مجرد رجل واحد. كانت الهزيمة مؤلمة ومدوية لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات المحلية في إسطنبول، عاقبه الناخبون بسبب الانكماش الاقتصادي المميت. عندما استقال باباجان من الحزب قال: في الأعوام الأخيرة، ظهرت خلافات عميقة بين السياسات المتبعة وبين مبادئي وقيمي وأفكاري، مضيفاً: إن تركيا بحاجة إلى رؤية جديدة تماماً. باباجان وأوغلو يستهدفان جماهير مختلفة. أوغلو يحاول جذب أكثر الفئات محافظة من السكان، على حين باباجان ينشد «حزب العدالة والتنمية المعولم» أو «البرجوازية». أي إنهما أسلوبان مختلفان. باباجان، الذي ينظر إليه كرائد للأوقات الجيدة في البلاد. على حين يرتبط أوغلو بنهج تركيا التدخلي في الحرب في سورية وانعكاساتها السلبية. الكثير من المحللين يرون أنه من الصعوبة على الشعب التركي انتظار أربعة أعوام حتى الانتخابات التالية. بعد أن خاض ١٤ انتخاباً أو استفتاء على مدار الأعوام الـ١٢ الماضية. أحد أكبر الأسئلة التي تواجه الفصائل المنشقة من حزب العدالة والتنمية بقيادة أوغلو وباباجان، هو ما إذا كان أي منهما على استعداد للعمل مع أحزاب المعارضة الأخرى أم لا، وإذا كانت المعارضة ستقبلهم.

كان التحالف عاملاً رئيساً في انتصارات المعارضة في إسطنبول وأنقرة وغيرهما من المدن الكبرى في الانتخابات المحلية في آذار الماضي وهو تحالف انتقائي يجمع بين حزب علماني قوي وحزب إسلامي متشدد، وجماعة قومية يمينية ومنظمة يسارية تركز على حقوق الأكراد، ما يوحدهم معارضتهم لأردوغان.

يعتقد معظم المحللين أن رئيس بلدية مدينة إسطنبول أكرم أمام أوغلو، هو الخيار الوحيد المعقول للرئاسة التركية في ظل نتائج الانتخابات الأخيرة، دقّ ناقوس الخطر على أردوغان في النظام الرئاسي الجديد، مركز الثقل انتقل إلى رئاسة الجمهورية، حيث يتطلب انتخاب رئيس جديد للجمهورية حصوله على نصف عدد المقترعين زائداً كسراً بالمئة. وهذا يعني أن رئيس الجمهورية يُتطلّب منه بذل جهود مضاعفة لكي يكسب كتلة ناخبة خارج قواعد حزبه. وهو ما حصل مع أردوغان، عندما دخل انتخابات الرئاسة في عام ٢٠١٨ متحالفاً مع حزب «الحركة القومية». وقد نال أردوغان حينها ٥٢,٣٨ بالمئة. الفارق في التصويت على أساس الـ٥٠ بالمئة تقاربت النتائج إلى حدٍ باتت معه احتمالات المفاجآت وانقلاب موازين القوى واردة جداً لدى أقل تغيير في المزاج الشعبي ولدى نسبة لا تتعدى الواحد أو الإثنين بالمئة. وجاءت الانتخابات البلدية في نهاية آذار الماضي لتقدم مثالاً إضافياً إلى هذه الاحتمالات. كانت الهزيمة الثقيلة لحزب «العدالة والتنمية» في معظم المدن الكبرى مثل إسطنبول وأنقرة ووصل الفارق في انتخابات إسطنبول الإعادة لينال أمام أوغلو ٥٣ بالمئة من الأصوات. في ظل هذه النتائج، دقّ ناقوس الخطر على الرئيس التركي نفسه، الذي بات يواجه مزاجاً شعبياً متبدلاً. إن الفترة التي تفصل تركيا عن انتخابات الرئاسة المقبلة في عام ٢٠٢٣ لا تزال طويلة جداً، في بلد يشهد دينامية كبيرة وصراعات عميقة وتنوعاً سياسياً. مع هذا، فإن الكثير من القوى يتعاطى منذ الآن على قاعدة التحسب للمفاجآت، ومن ذلك إجراء انتخابات رئاسية مبكرة قبل موعدها قد تفرضها حسابات انتخابية لأردوغان أو ظروف سياسية واجتماعية ضاغطة. يراهن أردوغان على عامل الوقت، ويسعى واهما إلى تحشيد الأوراق ومحاولة حل المشكلات التي يتذمّر منها المواطنون. ومن هنا، نفهم عزفه على الوتر القومي عندما يهدد باجتياح منطقة شرقي الفرات وإبعاد «الخطر الكردي»، وأردوغان يعتقد بأن احتلال منطقة شرقي الفرات في سورية وإقامة «منطقة آمنة» سوف يساعد في حل المشكلة بإسكان أكثر من مليونَي لاجئ سوري هناك، فيخفف عن ظهره أحد عوامل تذمر الناخب التركي منه. كما يخشى أردوغان المزيد من انتصارات الجيش العربي السوري بعد تحرير خان شيخون واستعادة إدلب كاملة واستكماله تحرير باقي المناطق، وصولاً إلى الحدود التركية. يسعى أردوغان في اللعب على حبال الابتزاز غرباً وشرقاً، غير أن ما خرج قبل أيام على لسان القيادي والوزير السابق في حزب «العدالة والتنمية»، فاروق تشيليك، قد يكون معبراً بكثافة عن المأزق الذي يجد أردوغان لاحقاً نفسه فيه. فقد اقترح تشيليك خفض نسبة الفوز المطلوبة للمرشح لرئاسة الجمهورية في الدورة الأولى إلى ٤٠ بالمئة بدلاً من ٥٠ بالمئة. هذا الاقتراح كان وراءه ضمناً أردوغان. الذي قال: إذا جاء الاقتراح من المعارضة فإننا منفتحون على نقاشه، لكن رئيس البرلمان، وهو من حزب «العدالة والتنمية»، رفض الاقتراح، في لعبة توزيع الأدوار مع أردوغان، فسّرت المعارضة الاقتراح بأنه دليل على تراجع قوة حزب «العدالة والتنمية» إلى دون الـ٤٠ بالمئة. أحد المنشقين خاطب، في تغريدة، أردوغان بأنه «حتى الـ٤٠ بالمئة لن تكفيك»، ساخراً منه باقتراح إضافة شروط جديدة إلى المرشح للرئاسة مثل أن تكون قامته أطول من ١٨٥ سم، وأن يكون ذكراً وله شارب، وأن يجعل من صهره وزيراً!

أردوغان يواجه أزمة داخل حزبه، وصعوبات اقتصادية، إضافة إلى مشاكل الأكراد، ودعمه للإرهاب في سورية، واللعب خارجياً على حبال الابتزاز السياسي، السلطان العثماني يريد الهروب من أزمته الداخلية إلى الخارج وذلك يؤكد أن زخم أردوغان في تراجع وضمور.

الميليشيات الكردية الانفصالية تواصل خطف المدنيين ومصادرة ممتلكاتهم

الجيش يقضي على فلول لمسلحي داعش في البادية الشرقية

حمص- نبال إبراهيم
دمشق- الوطن- وكالات

بينما كان الجيش العربي السوري يواصل القضاء على فلول تنظيم داعش الإرهابي في باديتي تدمر والسخنة، واصلت الميليشيات الكردية الانفصالية بدعم من الاحتلال الأميركي عمليات اختطاف المدنيين في مناطق سيطرتها شرق الفرات والاعتداء على ممتلكاتهم تحت ذرائع عديدة.

وذكر مصدر عسكري في غرفة عمليات ريف حمص الشرقي لـ«الوطن»، أن الطيران الحربي السوري نفذ خلال الـ٤٨ ساعة الماضية سلسلة غارات مركزة على فلول مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في محيط منطقة حميمة وسد المعيزلة وعلى اتجاه باديتي تدمر والسخنة وبمحيطهما وصولاً إلى المنطقة الواقعة بالقرب من الحدود الإدارية المشتركة مع ريف محافظة دير الزور في أقصى ريف حمص الشرقي، ما أسفر عن تكبيدهم خسائر فادحة بالأرواح والعتاد.

وبالترافق اشتبكت وحدة من الجيش والقوات الرديفة مع فلول التنظيم في محيط بادية تدمر شرق حمص، وتمكنت من إيقاع عدد من مسلحيه قتلى ومصابين.

بموازاة ذلك، رصدت وحدات الجيش العاملة بريف حمص الشرقي عدة تحركات لمسلحي داعش في باديتي تدمر والسخنة ما استدعى من عناصر تلك الوحدات استهداف هذه التحركات على الفور بنيران مدفعيتها الثقيلة وإيقاع إصابات محققة في صفوفهم.

وكان تنظيم داعش الإرهابي زعم في وقت سابق، عبر أداته الإعلامية المسماة وكالة «أعماق»، أن مسلحيه فجروا عبوة ناسفة على آلية رباعية كان عناصر الجيش يستقلونها في بادية الميادين بريف دير الزور، حسب ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وادعى التنظيم أن التفجير أسفر عن استشهاد وإصابة عدد من عناصر الجيش وتدمير الآلية الرباعية.

من جهة ثانية، شنت ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد» المدعومة من قوات الاحتلال الأميركي حملات مداهمة للمنازل السكنية اختطفت خلالها عدداً من المدنيين وصادرت ممتلكاتهم في دير الزور، في حين توفيت امرأتان إثر الفوضى الأمنية ضمن المناطق التي تسيطر عليها الميليشيا الانفصالية في الجزيرة السورية.

وذكرت مصادر أهلية، وفق وكالة «سانا»، أن ميليشيات «قسد» بدعم من قوات الاحتلال الأميركي والطيران المروحي التابع له، شنت خلال الساعات الماضية حملة مداهمات وتفتيش للمنازل في حي الحاجم ببلدة ذيبان بريف دير الزور الجنوبي الشرقي، واختطفت أحد المواطنين، كما قامت الميليشيات باختطاف ٣ نساء على أحد حواجزها شرق مدينة الرقة، وصادرت عدداً من الدراجات النارية على حواجزها المنتشرة في مدينة الحسكة.

وأفادت المصادر الأهلية، بالعثور على امرأة مقتولة على أيدي مجهولين في «مخيم الهول» الخاضع لسيطرة «قسد» بريف الحسكة الجنوبي الشرقي، مشيرة إلى «وفاة امرأة بنزيف حاد جراء منع أحد حواجز «قسد» دخولها إلى مدينة الرقة للعلاج بحجة أنها لم تمتلك كفالة».

وفي ريف الحسكة، قالت مصادر أهلية: إن مياه الشرب انقطعت بشكل كامل عن مدينة رأس العين بريف الحسكة الشمالي الغربي وذلك بسبب عمليات حفر الأنفاق التي تقوم بها ميليشيات «قسد» داخل أحياء المدينة.

وتشهد مناطق سيطرة الميليشيا الانفصالية حملات دهم وتفتيش للمنازل بحجة البحث عن خلايا نائمة لتنظيم داعش الإرهابي، لإلقاء القبض على الشباب وزجهم في معسكرات «التجنيد القسري»، عدا عن مصادرة الميليشيا منازل المواطنين عنوة ومنحها لمسلحيها والاستيلاء على محاصيل الحبوب والقطن لتهريبها وبيعها خارج الوطن.

من جانب آخر، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أنه تم العثور على جثة طفلة دون سن الـ١٨ نازحة من مدينة حلب إلى «مخيم الهول»، مشيراً إلى أن سبب وفاة الطفلة هو تعرضها لعمليات خنق حيث ظهرت آثار رضوض وكدمات على الجثة.

قوات للجيش السوري خلال اشتباكها مع فلول التنظيم في محيط بادية تدمر (عن الانترنت)

الأمم المتحدة تحذر من عمليات احتيال تجري باسمها في شمال سورية

الوطن

حذر «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – UNDP» في سورية من عمليات الاحتيال التي ترتكب باسم المنظمة أو باسم موظفيها من خلال طرق متعددة.

وتلقت «الوطن»، بياناً صادراً عن المنظمة الأممية، جاء فيه: «ورد إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية أنباء عن حصول عدد من الصفقات قام بها مجموعة من الأشخاص الذين ينتحلون صفة موظفي الأمم المتحدة».

وأضاف البيان: «تنطوي عمليات الاحتيال هذه على شراء كميات كبيرة من القمح والشعير وغيرها من المواد الزراعية من عدد من المزارعين في محافظة الحسكة، مقابل فواتير مطبوعة مزورة تحمل اسم «صندوق الأمم المتحدة الإنمائي – UNIDO»، ويود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية أن يحذر الجميع من أنشطة الاحتيال هذه التي ترتكب باسم المنظمة و/ أو باسم موظفيها من خلال طرق احتيال متعددة».

وتسيطر ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية بدعم من الاحتلال الأميركي على مناطق في شمال وشمال شرق سورية، وتقع محافظة الحسكة في تلك المناطق وتسيطر «قسد» على أجزاء واسعة منها.

وأوضح البيان أن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية، رملة خالدي علقت على الموضوع بالقول: «إننا نشعر بقلق بالغ حيال التقارير الإخبارية المحلية التي تردنا عن عمليات الاحتيال هذه، التي تزيف هوية منظمة من منظمات الأمم المتحدة في محافظة الحسكة».

وأضافت: «نوصي بشدة الأشخاص الذين يتسلمون طلبات شراء من مصدر خارجي سواء كانت لشراء سلع أو خدمات أو أعمال، أن يتوخوا الحذر فيما يتعلق بمثل هذه الطلبات، وعند الشك بمصداقيتها نرجو التأكد من صحة المعلومات عن طريق المكاتب المحلية لمنظمات الأمم المتحدة».

وقال البيان: إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية يؤكد أنه غير مسؤول عن أي خسارة مالية تنتج عن مثل هذه التعاملات غير القانونية، ويمكن لضحايا عمليات النصب والاحتيال أن يبلغوا السلطات القانونية المحلية لاتخاذ الإجراءات المناسبة».

التنظيمات الإرهابية تصعّد شمالاً.. والجيش يرد ويدمي «النصرة» و«التركستاني»

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

رغم التزام الجيش العربي السوري باتفاق وقف إطلاق النار في شمال غرب البلاد، واصل الإرهابيون تصعيد اعتداءاتهم، ما استدعى منه رداً مباشراً على تلك الاعتداءات وتكبيدهم خسائر كبيرة.

وأفاد مراسل «الوطن» في حماه بأن الجيش دك بالمدفعية الثقيلة صباح أمس، تحركات ومواقع للإرهابيين في سهل الغاب، يرفعون شارات تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي والحزب «الإسلامي التركستاني» وتحديداً في قريتي زيزون والدقماق بريف حماة الغربي، محققاً فيها إصابات مباشرة.

وبيّن أن الجيش استهدف أيضاً بمدفعيته الثقيلة مواقع ونقاطاً للإرهابيين في محيط قرية الجانودية والغسانية والزعينية ومنطقة النهر الأبيض بريف جسر الشغور ومناطق أخرى بريف حماة الشمالي الغربي المتاخم لريف إدلب، ما أدى إلى تدميرها بالكامل.

بدوره بيّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن» أن استهداف الجيش للإرهابيين في تلك المحاور والمناطق المذكورة، هو ردٌ على اعتداءاتهم المتكررة بالصواريخ وقذائف الهاون على نقاطه بمحيط منطقة «خفض التصعيد»، ومحاور ريفي حماة الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي وخان شيخون.

وأشار إلى أن الجيش قصف براجمات الصواريخ نقاط انتشار الإرهابيين وتمركزهم في ببلدة كفرعويد بجبل الزاوية والشيخ مصطفى وكفرسجنة ومعرة حرمة وحاس بريف إدلب الجنوبي، محققاً فيها إصابات مباشرة.

وأكد المصدر أنه لليوم الرابع والعشرين على التوالي، لم يسمح تنظيم «النصرة» وحلفائه، لمواطني إدلب وريفها بالاقتراب من معبر أبو الضهور لمغادرة مناطق سيطرته نحو مناطق سيطرة الدولة، مشيراً إلى استمرار وجود الطواقم الطبية وغيرها على كامل الاستعداد في مواقعها تنتظر خروج المدنيين لاستقبالهم ونقلهم إلى وجهتهم وتقديم كل الدعم اللوجستي والمستلزمات الضرورية لهم.

في سياق آخر، أفادت مواقع إلكترونية معارضة بوقوع اشتباكات في شمال البلاد، بين ميليشيا «الجيش الحر» الموالي للنظام التركي، ومسلحي حزب العمال الكردستاني بعد محاولة مسلحي الأخير الموجودين في مدينة تل رفعت، الدخول إلى مدينة اعزاز المحتلة من قبل النظام التركي.

على خط مواز، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أنه حصل على شريط مصور يظهر فيه مسلحين تابعين لميليشيا «أحرار الشرقية»، وهم يضربون مواطن كردي في الساحة العامة لبلدة جنديرس التابعة لمدينة عفرين المحتلة، مشيراً إلى قيام الميليشيات المسلحة باعتقال أكثر من ١٥ شخص من إحدى قرى ريف عفرين بتهمة التخابر والتعامل مع ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية.

وأشار «المرصد» المعارض إلى تسيير القوات الروسية لدوريات مكثفة ضمن المنطقة الممتدة من ناحية شيراوا إلى تل رفعت بالقطاع الشمالي من ريف حلب، حيث سلكت الدوريات طريق ديرجمال متجهة نحو قرية كشتعار بناحية شيراوا، لافتاً إلى أن تلك المنطقة تشهد قصفاً واشتباكات بشكل يومي بين قوات الاحتلال التركي والميليشيات الموالية لها من جهة، والميليشيات الكردية المنتشرة فيها من جهة أخرى.

كشفت عن رفض بيدرسون طلباً لها بإعادة النظر بتشكيل اللجنة

«الإدارة الذاتية» تقر بوجود تمثيل كردي في «الدستورية» وترفضه!

الوطن- وكالات

أقرت ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية، بوجود تمثيل كردي في لجنة مناقشة الدستور، لكنها اعتبرت أن هذا التمثيل لا «يمثلها»، وكشفت أنها تواصلت مع المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون وطالبته بإعادة النظر في إشراك «الإدارة الذاتية» لكن لم يتم التوصل إلى نتيجة.

وقالت الأمينة العامة لـ«حزب سورية المستقبل» التابع لـ«الإدارة الذاتية» الكردية، هفرين خلف، في مؤتمر صحفي، حسب مواقع إلكترونية معارضة: «إن الأمم المتحدة أشركت شخصيات كردية في اللجنة الدستورية على أساس جغرافي لا التمثيل السياسي»، مشيرة إلى أنهم معترضون على أولئك المندوبين لأنهم لا يمثلون إرادة الشعب ومشروع «الإدارة الذاتية الديمقراطي» المزعوم.

وفي السنوات الأولى للحرب الإرهابية على سورية، استغلت تيارات وأحزاب كردية في شمال وشمال شرق البلاد الأوضاع وقامت بدعم من الاحتلال الأميركي ودول إقليمية بإقامة ما سمته «الإدارة الذاتية» الكردية في مناطق سيطرتها، على حين تم الإعلان عن تشكيل ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الإرهابية الانفصالية بدعم من «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن، في العاشر من تشرين الأول عام ٢٠١٥.

وأكدت دمشق باستمرار أن مناطق شمال وشمال شرق سورية كغيرها من المناطق ستعود إلى سيادة الدولة السورية سواء بالمصالحة أو العمل العسكري، رافضة أي مشروع انفصالي تحاول تلك القوى بدعم من سيدها الأميركي إقامته.

وأشارت خلف إلى أن «القوى السياسية» في شمال شرق سورية تواصلت مع المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون لمطالبته بإعادة النظر في إشراك «الإدارة الذاتية» من دون التوصل إلى نتيجة، مبينة أن تركيا هي التي تعترض على مشاركتها بالدرجة الأولى.

من جانبه، أشار الناطق باسم ما يسمى «مجلس سورية الديمقراطية- مسد» الواجهة السياسية لميليشيا «قسد»، أمجد عثمان، حسب مواقع إلكترونية معارضة أنهم غير معنيين باللجنة الدستورية لأنهم غير مشاركين فيها ولأنها لم تشمل شخصيات تمثل كل المكونات المجتمعية والسياسية من منطقة شمال شرق سورية.

من جهة ثانية، ذكرت وسائل إعلام مصرية، حسب مواقع إلكترونية معارضة، «أن وزير الخارجية المصري سامح شكري، بحث مع رئيس «تيار الغد» السوري المعارض، أحمد الجربا، مستجدات الوضع على الساحة السورية.

وأشارت المصادر إلى أن اللقاء الذي جرى منذ يومين في وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة، تم التطرق خلاله إلى منطقة الجزيرة السورية شرق نهر الفرات، إضافة إلى آخر التطورات السياسية والميدانية في هذا الموضوع، والمؤتمر الذي يعتزم «تيار الغد» عقده في القاهرة بداية الشهر المقبل.

وذكرت المصادر أن الجانبين بحثا أفق العملية السياسية في سورية، وأشارا إلى ضرورة دعم وتفعيل الحل السياسي وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤، وإمكانية الوصول إلى هذا الحل في الفترة الراهنة.

واعتبر الجانبان، حسب المصادر، أن تشكيل اللجنة الدستورية السورية في هذا الوقت خطوة في الاتجاه الصحيح باعتبارها المنتج الرئيسي للحوار السوري السوري المنعقد في «سوتشي» مطلع العام الماضي.

ردت على تهديدات النظام التركي بشن عدوان على شرق الفرات قريبا

إيران لـ«أردوغان»: الطريق الوحيد لضمان تركيا أمنها احترام سيادة سورية وتطبيق اتفاق «أضنة»

وكالات

في تعقيب على العدوان العسكري الذي ينوي شنه النظام التركي في شرق الفرات، أكدت إيران أمس، أن إجراءات هذا النظام ضد أمن الحدود وسيادة سورية لن تحقق أياً من أهدافها، وكشفت أنها أبلغت هذا النظام بأن «السبيل الوحيد للحفاظ على أمنه هو نشر قوات الجيش العربي السوري في المناطق التي يقطنها الأكراد، مبدية استعدادها للتعاون مع البلدين لحل المشاكل بينهما.

جاء ذلك، في حين واصل الجيش التركي والميليشيات الكردية بدفع المزيد من التعزيزات نحو الحدود السورية التركية، وسط أنباء إعلان المليشيات المسلحة الموالية للنظام التركي أن ١٤ ألف مسلح سيشاركون في عدوان شرق الفرات المرتقب.

وأول من أمس، أعلن رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، أنه أصدر توجيهات لإطلاق عملية عسكرية وشيكة ضد الإرهابيين في شرق الفرات شمال سورية.

وقال أردوغان: «أجرينا استعداداتنا وأكملنا خطة العملية العسكرية في شرق الفرات، وأصدرنا التعليمات اللازمة بخصوص ذلك»، (بهدف إقامة ما تسمى المنطقة الآمنة)

وحول موعد انطلاق العملية قال أردوغان: إنها «قريبة إلى حد يمكن القول إنها اليوم أو غد»، على حين هددت مليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد»، بتحويل أي هجوم غير مبرر من جانب تركيا إلى حرب شاملة على الحدود بأكملها.

وفي رد على تصريحات أردوغان نقلت وكالة «سانا» عن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف تأكيده خلال حضوره اجتماع مجلس الشورى الإسلامي أمس، أنه لا مكان للإرهاب في المنطقة ولا ينبغي لأحد أن يسمح للإرهابيين أن ينطلقوا من أرض بلاده للهجوم على الآخرين، مبيناً أن أمن دول المنطقة يتحقق من خلال الالتزام باحترام وسيادة الدول ووحدة أراضيها ومنها سورية.

وأشار ظريف إلى أن الطريق الوحيد لضمان تركيا أمنها يكون من خلال احترام سيادة سورية وتطبيق اتفاق «أضنة» بين البلدين.

وكان مصدر مسؤول في وزارة الخارجية والمغتربين قال في كانون الثاني الماضي: أن سورية تؤكد أن أي تفعيل لاتفاق التعاون المشترك مع تركيا أو ما يعرف باتفاق «أضنة» يتم عبر إعادة الأمور على الحدود بين البلدين كما كانت وأن يلتزم النظام التركي بالاتفاق ويتوقف عن دعمه وتمويله وتسليحه وتدريبه للإرهابيين وأن يسحب قواته العسكرية من المناطق السورية التي يحتلها وذلك حتى يتمكن البلدان من تفعيل هذا الاتفاق الذي يضمن أمن وسلامة الحدود لكليهما.

موقع «روسيا اليوم» من جانبه، نقل عن ظريف قوله: «إن الإجراءات التركية ضد أمن الحدود والسيادة السورية لن تحقق أيّاً من أهدافها»، مؤكداً استعداد بلاده للتعاون مع البلدين لحل المشاكل بينهما.

وأكد ظريف أن بلاده أبلغت الجانب التركي بأن «السبيل الوحيد للحفاظ على أمن تركيا هو نشر القوات العسكرية في المناطق الحدودية مع سورية، ونشر قوات الجيش العربي السوري في المناطق السورية التي يقطنها الأكراد (المناطق التي تسيطر عليها المليشيات الكردية)، لافتاً إلى أن طهران أبلغت سورية والنظام التركي بأن «أمن دول المنطقة يكون عبر احترام سيادة أراضيها».

وأضاف بأن الولايات المتحدة الأميركية «تسعى لاستغلال الأكراد لتحقيق مصالحها»، وأن إيران «تتعاون مع حكومة كردستان العراق والحكومة السورية وجميع الجماعات الكردية في سورية لحل المشاكل الحدودية بين تركيا وسورية، وذلك عن طريق التنسيق بين القوات العسكرية السورية والتركية ومن دون التسبب بأي مشاكل للأكراد والعرب في تلك المناطق».

بموازاة ذلك، واصل كل من النظام التركي والمليشيات الكردية دفع المزيد من التعزيزات العسكرية إلى الحدود السورية التركية، حيث ذكرت وكالة «الأناضول» للأنباء أمس، أن قافلة تعزيزات تركية ضمت دبابات وناقلات جند مدرعة، وصلت قضاء ريحانلي (الريحانية)، في ولاية هطاي جنوبي تركيا على الحدود مع سورية من جهة محافظة حلب، على حين نقلت الوكالة عن مصادر محلية تأكيدها أن رتلين مكونين من ١٠٠ عربة عسكرية من ميليشيا « قوات سورية الديمقراطية- قسد» توجها ليل السبت إلى مدينتي تل أبيض ورأس العين الحدوديتين شمالي الرقة.

وبالترافق سيّرت قوات الاحتلال الأميركية الداعمة لـ«قسد» دورية عسكرية، أمس في مدينة تل أبيض، مكونة من رتل مؤلف من ٧ عربات مصفحة، حسب «الأناضول».

في موازاة ذلك، أعلن الناطق الرسمي باسم ميليشيا «الجيش الوطني»، الموالي للنظام التركي الرائد الفار يوسف الحمود، أن نحو ١٤ ألف مسلح من الميليشيا سيشاركون في العملية العسكرية التي ينوي النظام التركي شنها على الأراضي السورية، حسب ما ذكرت مواقع معارضة.

وكانت وزارة الدفاع الأميركية « البنتاغون» علقت على تهديد النظام التركي، وأعربت في بيان نقله الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن قلقها من احتمال شن تركيا عملية عسكرية غير منسقة مع الولايات المتحدة شمال شرق سورية، معتبرة أن حدوث ذلك قد يقوض المصالح الأمنية المشتركة للطرفين.